جودة السياسة التعليمية للنظام الجامعي في ظل الازمات العالمية

م. م. علي عباس عبيد

جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية

الايميل الالكتروني

aliabbas29baghdad@gmail.com

الملخص

أصبحت التربية والتعليم في الوقت الحاضر ضرورة اجتماعية وفردية فلا الفرد يستطيع ان يستغنى عنها و لا المجتمع وكلما ارتقى الانسان في سلم الحضارة زادت الحاجة الى التربية التي اصبحت حقا من حقوق الانسان لانها عملية اساسية في تقدم الشعوب ونهضة الامم ، واصبحت المجتمعات المتقدمة والنامية تتجه الى هذا المجال لحل مشكلاتها وضمان استمرار تقدمها كما يشير بعض المربين الى ان الحضارة العالمية هي سباق بين التربية والدمار ، ومن هنا كان الاهتمام بالتربية والتعلم لانهما مفتاح للتنمية البشرية التي تعد طاقة محركة للتنمية الشاملة المستدامة ، ومن اهم المراجعات التربوية المهمة في عصر المعلوماتية تقويم كل مكونات العملية التعليمية ومراجعتها والاهتمام بمحتوى التعليم وجودته ، وتوقعات الاداء الاكاديمي للمتعلم والحرص على الوصول الى مستوى الاتقان الذي اصبح مطلبا اساسيا وجوهريا تربويا مهما يحقق الجودة الشاملة للتعليم ، وذلك من المهمات الثابتة للمؤسسة (الجامعة) في اعدادا الكفاءات العالية والنخب العلمية المتخصصة من الباحثين ومنتجي المعرفة والدراية والتنظيم في مختلف الانشطة المجتمعية ، فالعولمة اصبحت واقعا عزز من سيطرة الدول المتقدمة على الدول النامية نتيجة امتلاك هذه الدول مقومات وادوات هذه السيطرة من تقدم علمي مذهل وتقنية رفيعة وشبكات معلوماتية واتصالية اهلتها في مجموعها لاحتكار المعرفة واساليب التنظيم والادارة وبذلك ينبغي على الدول النامية ان تقتحم هذا العصر وتتحول الى مجتمعات معرفية تستوعب مضامين الثورة المعلوماتية والمتغيرات العالمية ، ومن خلال ذلك يهدف البحث الى بيان اهمية الجودة وتحسين المخرجات النهائية في انشطة التعليم لغرض الحصول على نوعية افضل من التعلم وتخريج طلبة قادرين على ممارسة دورهم بشكل افضل في خدمة المجتمع ، كون التعليم الجامعي مع الثورات المعرفية والتكنولوجية ضرورة من ضرورات تكوين المواطنة واعداد القادة البشرية المؤهلة للانتاج والبحث والتطوير ورفع المستوى الفكري والثقافي العام للحالة التعليمية للسكان وذلك من اجل التعامل الفعال مع هذه الثورات في ظل الازمات الاقتصادية العالمية وازمة كورونا وتحول التعليم الى الوسائل الرقمية . .

ABSTRIC

Education has become at the present time a social and individual necessity. Neither the individual nor society can dispense with it. The higher the human being in the ladder of civilization, the greater the need for education, which has become a right of human rights because it is a fundamental process in the progress of peoples and the renaissance of nations, and developed and developing societies are heading towards this The opportunity to solve its problems and ensure its continued progress, as some educators point out, that global civilization is a race between education and destruction, and hence the interest in education and learning because they are key to human development, which is a driving force for comprehensive sustainable development One of the most important educational reviews in the information age is the evaluation and review of all components of the educational process, attention to the content and quality of education, expectations of the learner's academic performance, and keenness to reach the level of proficiency, which has become a basic and essential educational requirement that achieves the overall quality of education. Preparing highly qualified and specialized scientific elites from Researchers and producers of knowledge, know-how and organization in various societal activities, globalization has become a reality that has strengthened the control of developed countries over developing countries as a result of these countries possessing the ingredients and tools of this control from amazing scientific progress and high technology and information and communication networks that qualified them as a whole to monopolize knowledge and methods of organization and management. Developing people have to break into this era and turn into knowledge societies that absorb the contents of the information revolution and global changes, and through this the research aims to demonstrate the importance of quality and improve the final outcomes in education activities for the purpose of obtaining a better quality of learning and graduating students who are able to better exercise their role in community service.

المقدمة

شهدت نهايات القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين طفرات نوعية في مجال التكنولوجيا بانواعها مما افرز صناعة المعرفة والتطور في كافة المجالات مما ادى ذلك الى جعل النظم التربوية تولي اهتمامها لاعداد الافراد اعدادا يؤهلهم للاستخدام الامثل لهذه التقنيات الحديثة ، بعد ماكان التعليم واحداً من مسؤوليات الحكومة سواءاً المحلية أو الوطنية خلال فترة بناء الدولة، مما جعلها تتبع استراتيجيات مختلفة من اجل تطوير التعليم ومع انتشار التكنولوجيا فأنها اسهمت في تحقيق الاهداف التربوية في بيئة فعالة نشطة تتعدد

فيها مصادر التعلم تساعد على اكتساب العديد من المهارات ومنها معايير الجودة التعليمية التي اصبح الاتقان فيها المعيار الاول لتقويم النظم التعليمية فضلا عن ظهور مفاهيم ارتبطت بالمستوى الاجرائي للممارسات التعليمية كالتعليم الفردي والمصغر والحقائب التدريسية والانترنت والتدريب عن بعد والمؤتمرات عن طريق تقنية الفديو وغيرها في مجال التعليم.

- **اشكالية البحث**

تنطلق اشكالية البحث من مجموعة من التساؤلات التي تمثلت ب :-

١- ما هي جودة التعليم ومكوناتها وما هو الفرق بينها وبين التعلم والتربية وماهي السياسة التعليمية واهدافها وخصائصها ؟

٢- هل ان تطبيق سياسة تعليمية ناجحة تستطيع ان تحقق الاهداف التي تسعى الحكومات الديمقراطية الى تحقيقها وما اثر تكنولوجيا المعلومات في استخدام ذلك ؟

٣- كيف يمكن تطوير نظام جامعي ذات جودة عالية باستخدام المهارات والتقنيات الالكترونية ومامعوقات تحقيق ذلك ؟

- **اهمية البحث**

ان الجودة التعليمية لها اهمية كبيرة في تحديد عنصر التقويم والاتقان الذي يعد المعزز لأي عملية انتاجية ويخلق المزيد من الدافعية لنيل الكسب المعرفي وتعلم الخبرات المنشودة فهو يعطي اهمية في الحكم على قيمة الاهداف التعليمية .

فرضية البحث

ان تطبيق سياسة تعليمية ناجحة تحقق جودة افضل لكل مؤسسات التعليم الجامعي وتخريج طلبة قادرين على ممارسة دورهم على نحو افضل في خدمة المجتمع وبذلك فأن ادارة تلك الجودة تتطلب دراسة وتحليل كل جزء داخل المؤسسة ومعرفة احتياجاتها وتطويرها بالشكل المرغوب الذي يحقق افضل واجود نوعية من المخرجات .

منهجية البحث

نظرا لأهمية البحث موضوع جودة السياسة التعليمية للنظام الجامعي في ظل الازمات العالمية ولما يحدث من تداخل وتفاعل بينهما ، فقد تم استخدام المنهج الاستقرائي في بيان مفاهيم التعليم والتعلم والتربية وابرز خصائص واهداف السياسة التعليمية التعاونية واستخدام المقترب الوصفي في وصف مكوناتها وابرز التحديات التي تواجهها جودة التعليم .

- **هيكلية البحث**

نظراً لأهمية هذا البحث فقد تم تقسيمة الى ثلاث محاور ثم خاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات تناول المحور الاول مفهوم ونشاة جودة التعليم_، اما المحور الثاني فتناول السياسة التعليمية (الأهمية –الأهداف –الخصائص –المقومات) واما المحور الثالث فتناول تحديات جودة التعليم .

المحور الأول مفهوم ونشاة جودة التعليم

التعليم لغة: من علم، وعلمه الشيء تعليما فتعلم ومنه قوله تعالى: {وعلم ادم الأسماء كلها} (البقرة ٣١)، وقوله تعالى: {وعلمك ما لم تكن تعلم} (النساء١١٣).التعليم اصطلاحاً: التعليم عند المسلمين لا يقتصر على الجانب المعرفي بل يتعداه إلى سائر الجوانب الحركية والوجدانية.لم تتفق المدارس الفكرية على وضع تعريف محدد للتعليم بل تباينت آراؤهم وتوزعت على مدرستين اختلفتا في منطلقاتهما الفكرية وما ترتب عليه ذلك من نتائج عملية، مدرسة الأولى وهي (المدرسة الوظيفية) فيرى روادها ان التعليم وسيلة أساسية للحراك الاجتماعي، في حين تؤكد المدرسة الاخرى المتمثلة بالراديكالية ان التعليم وسيلة للثبات الاجتماعي والمحافظة على الأوضاع القائمة وانتقال للامساواة من الآباء إلى الأبناء عن طريق توفير فرص التعليم ومن ثم العمل لأبناء الطبقات العليا وحرمان ابناء الطبقات الدنيا منها. ومن الملاحظ ان المدرستين ترى بان هناك ارتباطاً وثيقاً بين التعليم والمجتمع باعتبار ان التعليم اداة من أدوات التأثير في المجتمع، أو نحو التغيير الاجتماعي، واما نحو المحافظة على الوضع القائم وهو ما مقصود به الثبات الاجتماعي[١].يمكن تعريف التعليم بانه التصميم المنتظم، والمقصود (هندسة) للخبرات التي تساعد المتعلم على انجاز التغيير المرغوب في الأداء، وهو أيضا، إدارة التعليم التي يُديرها المعلم[٢].فالتعليم عملية متكاملة تترابط وتتداخل مع كثير من الأمور المعرفية، وهذا التداخل المعرفي يكون في كثير من الأحيان جسراً يوصل المربين إلى تحقيق غاياتهم، ويؤسس في الوقت نفسه مسارات معرفية بين المعلم والتلميذ، ويفتح الباب واسعاً لتقبل المعلومات وتنميتها وتطويرها أيّاً كانت[٣].

فالتعليم يعد غاية ووسيلة.. هو غاية باعتباره من حقوق الانسان الأساسية التي تتضمن تنمية قدرات الفرد جسمانياً وعقلياً ووجدانياً وسلوكياً وروحياً، وتعده للمشاركة الفاعلة في مسيرة مجتمعه. وهو كذلك وسيلة لتوفير القوى العاملة الماهرة والمؤهلة التي توظفها للتنمية لتحقيق مقاصدها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وهو في هاتين الصفتين متأثر ومؤثر في السياقات المجتمعية والتاريخية وقوانينهما، وانماط حياتها المعيشية حاضراً ومستقبلاً[٤].

مفهوم التربية: اما معنى التربية من ناحية اللغة:فتعني كلمة التربية في اللغة العربية (الاصلاح)، فيقال في اللغة ((رَبَّ فلان ضَيْعَتهُ)) إذا قام على إصلاحها –كما انها تعني لزوم الشيء والإقامة عليه–.والتربية تعني كذلك التنشئة والتغذية ((ربيت، نشأت وربيته، تربية غذوته)) ويقصد بالتربية أيضا التنمية والادب فيقال:((رَبَّ الولد تَعَهَّدَهُ بما يغذيه وينميه ويؤدبه))[٥].وهي مشتقة من الفعل الماضي ربيّ ومصارعه يربى.اما معنى الاصطلاحي لكلمة التربية فتعني المدرسة. والنشاط ذا الطبيعة الخاصة، كالمناهج وطرق التدريس وهيئة التدريس الا انها لدى المختصين في التربية تعني ((النمو))[٦].اما المعنى الاصطلاحي لكلمة التربية، المعنى الفني أو العلمي، الذي يُفهم من هذه الكلمة في سياقها الاجتماعي الوظيفي داخل المجتمع فهو اكثر تعقيداً من المعنى اللغوي[٧].فمفهوم ((التربية)) ذاته يتراوح بين السياقين الثقافيين: العربي الأوروبي، كما تتراوح مادته اللغوية بين المعنى المادي المحسوس للفعل (ربا) و (يربو) بمعنى الزيادة والارتفاع عن مستوى الأرض (ربوة/ رابية)...الخ وبين المعنى الروحي الأخلاقي للفعل (To Educate) بمعنى التهذيب. الامر الذي يمكن معه التماس ذلك الأثر الايكولوجي الواضح على اختبار الإنسان العربي الالفاظه ومعانيه، اكثر منه عند الإنسان الأوروبي، على غير ما هو شائع عن العرب من استغراق في اللفظية والمعنوية، وابتعاد عن المادية والادائية، والذي يشير أيضا إلى تأثير البيئة المادية على الإنسان الفكرية واللغوية التي تفرزها[٨].فالتربية بالمعنى الواسع لها كل عملية تشكيل أو كل عملية تساعد على تشكيل عقل الفرد وخلقه وجسمه باستثناء عمليات التشكيل الوراثية أو التكوينية. وهذا يقودنا إلى المعنى الاجتماعي للتربية ويعني التنشئة الاجتماعية والفردية المتكاملة للفرد اما التربية بمعناها الضيق فيعني غرس المعلومات والمهارات المعرفية من خلال مؤسسات معينة أنشئت لهذا الغرض كالمدارس مثلاً وهكذا تصبح التربية مرادفة لكلمة تعليم فالتعليم، الجانب الجزئي من جوانب التربية الذي يركز على تنمية الجانب العقلي والمعرفي إذاً هذا هو مفهوم التربية بالمعنى التعليمي أو التثقيفي[٩].ويمكن التميز بين التربية والتعليم على اعتبار ان التربية عملية معقدة ومركبة بأبعادها الزمانية والإنسانية. فالتعليم لا يستطيع ان يكوّن مشاعر الحب والحنان، لان مثل هذه المشاعر تتكون في سياق التجربة الإنسانية.فالتعليم يركز على الجانب المعرفي وفقاً لمقتضيات الذاكرة ومتطلبات المعرفة، اما التربية فهي فعل يشمل الجوانب النفسية، والأخلاقية عند الإنسان، وهذا يعني انه لا يمكن للتربية ان تُختزل في جانبها المعرفي واهمال الجوانب النفسية والتربوية، التي **تشكل** الحقل الأساسي للفعل التربوي، فالتربية تسعى الى تحقيق التكامل والنمو والتطور في شخص المتعلم من جميع النواحي الفكرية، والجسدية والعاطفية والأخلاقية، انها بعبارة أخرى انعاش للوعي الباطني والملكات الداخلية للإنسان[١٠].اما التدريس فالمعنى اللغوي له من جذر(درس) ودرس في اللغة أي عانده حتى انقاد لحفظه، ومثيل درست– أي قرات الكتاب.اما المعنى الاصطلاحي للتدريس فينصرف إلى الاتصال بين المعلم والطالب.

((فالتدريس: هو عملية متعمدة لتشكيل بيئة الفرد بصورة تمكنه من ان يتعلم القيام بسلوك محدد أو الاشتراك في سلوك معين، وذلك تحت شروط محددة أو كاستجابة لظروف محددة)). والتدريس بهذا المفهوم هو ركيزة لعمليات التعليم التي تتضمن مجموعة أنشطة أخرى مثل أعمال كتابية، وأعمال توجيهية واستشارية، وإنتاج الوسائل التعليمية وبعض المسؤوليات الإدارية[١١].

المحور الثاني السياسة التعليمية (الأهمية ـ الأهداف ـ الخصائص ـ المقومات)

أولاً: أهمية السياسة التعليمية

تتضح أهمية السياسة التعليمية من خلال الوظائف التي تقوم بها، فهي ليست مجرد توجيهات للنظام التعليمي، أو مجرد نقطة البداية في المجال التربوي، والنظام التعليمي للدولة، بل تقوم بالعديد من الوظائف المهمة منها:

١– تشكل اساساً لتقويم الخطط القائمة والخطط المقترحة.

ففي ضوء السياسة التعليمية يتم قياس الاداء الفعلي، بحيث تتخذ معايير للتقويم للخطط القائمة، والخطط المقترحة، للتعرف على نقاط القوة والضعف في الخطة.

٢– تيسير عملية صنع القرارات على المستوى الإداري. وذلك من خلال توفيرها للمعايير الحاكمة التي تبين أهمية وقيمة الحلول المقترحة من مشكلات، فتساعد على اتخاذ القرار الصائب[١٢].

٣- تقضي على التذبذب وعدم الاتساق والازدواجية. وذلك لما يتخذ من قرارات تصدرها الأجهزة المختلفة حيال المشكلات المتشابهة وبالتالي يتحقق الاتساق في الاجراءات وما يصدر من قرارات تجاه المشكلة.

٤- توفر نوعا من الشعور بالأمن لدى العاملين، ودرجة من الاستقرار النسبي. فهي لا تتغير بتغير المسؤولين، ومن ثم تساعد على استقرار العمل والتنفيذ، ولو تغير المسؤول، لكونها تحوي مواد تضبط إجراءات العمل، وقواعد توضح تطبيق تلك المواد مما يؤدي إلى الفهم الصحيح لمتطلبات العمل التربوي وضمان عدم الانحراف عن الامر المحدد مسبقاً[١٣].

٥- توفير الوقت والجهد والمال. تعمل على توفير الجهد والوقت والمال، حيث يتخذ القرار الصائب، وفق الخطوات المحددة، ومن الجهة المختصة باتخاذه، وبالتالي يتوفر الجهد والوقت والمال.

٦- تقلل من حدة المركزية. لأنها تساعد على تفويض السلطات الإدارية العليا أو المركزية إلى المستويات الإدارية التالية عامة واللامركزية خاصة.

٧- تساعد في عمليات المتابعة والرقابة، وهي قبل ذلك تساعد في توجيه العاملين وتنميتهم ادارياً[١٤].

ثانياً: أهداف السياسة التعليمية

تختلف اهداف السياسة التعليمية من دولة لأخرى سواء في ذلك الأهداف العامة ام الخاصة، وذلك للاختلاف بين المجتمعات من حيث: المعتقدات والقيم والعادات والنظرة للطبيعة البشرية والثروات الطبيعية والبشرية... الخ.

وتعد عملية تحديد اهداف السياسة التعليمية من الخطوات الهامة لتنفيذ السياسة التعليمية بطريقة فعّالة. ولذا يجب ان تكون اهداف السياسة التعليمية محددة وعملية لتوضيح مسار السياسة التعليمية، ومن تلك الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها عند وضع الاهداف السياسة التعليمية ما يأتي:

١) السياسة التعليمية جزء من السياسة العامة للدولة لا تنفصل عنها تؤثر فيها وتتأثر بها، حيث ان اعداد القوى البشرية وما يتطلبه من تعليم وتدريب يعد عنصراً خطيراً في بناية السياسة العامة والتخطيط لها، وهي الأساس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنشرها الدولة.

٢) تحقيق الانسجام والتكامل بين الأهداف الأخرى للنشاطات المختلفة والاهداف التربوية. وهذا الهدف ضروري لضمان سير الجهود التعليمية وجهود النشاطات الأخرى في اتجاه واحد[١٥].

٣) ترابط الأهداف التربوية مع الأهداف الأخرى العامة في الدولة، التي تتعلق بالنشاطات الاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية، والثقافية، بحيث تتكامل معها، وذلك ضماناً لتحقيق الهدف النهائي للسياسة العامة.

٤) توفر المرونة الكافية في اختيار الأهداف وتعديلها بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة المعلنة للدولة على شكل خطط موضوعة من قطاعات أخرى.ولا تنحصر السياسة التعليمية في وضع بعض المبادئ التوجيهية العامة، بل لا بد من ان تشمل مجموعة من الأهداف الخاصة المترابطة بينها بقوة، ومنها ذات الصبغة الروحية، والفلسفية، والثقافية، لكي تقدم فكرة واضحة عن مفهوم الانسان. وبعد ذلك يتم تحديد الأهداف السياسة المتماشية مع الاختيارات المجتمعية الكبرى، ومن ثم تحديد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تتكامل فيما بينها، وفق فلسفة المجتمع في الحياة ومتطلبات التنمية، وبعد ذلك تحدد الخطوط العريضة للأهداف التربوية التي هي الشرط الأساسي لتحقيق الاهداف الأخرى الموضوعة لتنمية الدولة ومن ثم تحدد الأهداف المحصورة في النطاق التربوي، التي يجب ان تعبر بصدق عن الاتجاهات السائدة في المؤسسة التعليمية، ثم يقوم بترتيبها حسب الاسبقية، وبتحليلها ضمن مخطط متماسك[١٦].

ثالثاً: خصائص السياسة التعليمية

تتسم السياسة التعليمية بمجموعة من الخصائص والتي أبرزها ما يلي:

١) **الموضوعية:** تستند السياسة التعليمية إلى الفلسفة التربوية المشتقة من فلسفة المجتمع والمعبرة عن تراثه الثقافي وطموحاته وامانه، لذلك فهي موضوعية بعيدة عن الذاتية على اعتبارها تسعى لتحقيق اهداف وطموحات المجتمع ككل، ولذلك يتيح للسياسة التعليمية فرصة الاستقرار ويساعد القائمين على التخطيط من وضع خطط لترجمة الاستراتيجية إلى برامج.

٢) **التطورية:** أصبحت عملية التغيير مسالة حتمية وذلك لملاحقة التطورات، السياسة التعليمية تخضع لقدر من التطوير بهدف مسايرة المتغيرات الحاصلة في المجتمع، فالاستقرار في السياسة التعليمية امر نسبي، فهي تتطور في أي مجتمع وفقا لتغير طبيعة المشكلات التربوية التي يواجهها المجتمع.

٣) **الوضوح والتحديد:** تهتم السياسة التعليمية بتحديد الاختيارات التربوية الأساسية التي يتفق عليها المجتمع، وتحديد الأهداف المرجو تحقيقها بكل وضوح، وصياغتها بدقة تامة لتسهيل عملية تحقيقها على الوجه الاكمل[١٧].

٤) **المعيارية:** تعنى السياسة التعليمية بتناول قضايا تربوية معاصرة، وتعكس مجموعة من القيم الإنسانية التي تسعى إلى تحقيقها كافة السياسات التعليمية، والتي تعتبر معيار للتربية والتعليم.

٥) **المرونة والدينامية:** السياسة التعليمية ذات ابعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية وعلمية وتربوية، مما يفرض عليها الاتصاف بالمرونة والدينامية، وبان تكون لها وظيفة تغييرية وتوجيهية لما يليها من مستويات سواء على مستوى التخطيط وتحديد الاستراتيجيات أم على مستوى التنفيذ والبرامج الإجرائية والزمنية[١٨].

رابعاً: مقومات السياسة التعليمية للسياسة التعليمية مقومات ثلاث:-

(١) المقومات الوطنية للسياسة التعليمية: أي هي المقومات التي تمثل المرجعية المجتمعية للسياسة التعليمية وكل ما يصدر عنها من تشريعات وقوانين وظروف اجتماعية واقتصادية أي انها تتمثل في مراعاة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الشعور بالمواطنة في شخص المتعلم وذلك لضمان استمرارية السياسة التعليمية وتنفيذ أهدافها، وارتباطها الوثيق بخطط التنمية وتلبية احتياجات سوق العمل، وزيادة العائد الاقتصادي واحداث التغيرات الاجتماعية المرغوبة، واستمرارية السياسات ومرونتها، والاخذ بأسلوب البدائل لمواجهة التغيرات ومراعاة التفاعل مع الابعاد العالمية للسياسات التعليمية، في حالة انسجامها مع حاجات المجتمع، وارتباطها بالتخطيط، والتزام المنفذين، وفاعلية نظام الاشراف، وتوفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة [١٩].

٢) المقومات الدولية للسياسة التعليمية: هي المقومات الدولية المحيطة بالدولة وما يتبعها من اثار سياسية واقتصادية ومعرفية. وتكنولوجية تتمثل في مجال التعليم بمجموعة من المبادئ السياسات التعليمية المقارنة. وهذه المبادئ

أ-اتاحة فرصة التعليم المستمر لكل فرد.

ب- مضاعفة عدد المؤسسات التربوية وتسهيل الالتحاق بها.

ج- نزع الطابع النظامي عن المؤسسات التعليمية، وتمكين الطالب من اختيار الطرق المؤدية إلى العلم بكل حرية.

د- فتح مجال التنقل والاختيار بين أنواع التعليم ومراحله ومستوياته.

هـ- تعد تربية الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة شرطاً أساسيا لنجاح كل سياسة تربوية.

و- اتاحة فرصة تعليم الابتدائي لجميع الأطفال بنظام اليوم الكامل.

ز- الاهتمام بتعليم الراشدين سواء في المدرسة أو خارجها، ربط السياسات التعليمية بالتخطيط طويل الأمد، وكذلك توسيع حملة محو الامية وغيرها.

(٣) المقومات الاكاديمية للسياسة التعليمية: تمثل الدراسات والبحوث التي يجريها الباحثون عن واقع وتكوين وتنفيذ السياسات التعليمية، ولهذه المقومات دورها الكبير في توجيه لاختيار السياسات المناسبة في أي ميدان من ميادين التعليم، أو تبني سياسة معينة لحل مشكلة، ولا سيما إذا كانت دراسات قد حددت تلك الاختيارات أو اخضعتها للتجريب. والسياسات التعليمية لها دور أساسي في تغير النماذج الحالية، أو الحفاظ على النماذج الجيدة.

المحور الثالث تحديات جودة التعليم

١- التحدي العلمي والتكنولوجي

يطلق على العصر الذي نعيشه عصر الثورة التكنولوجية وعصر التغيير المتسارع، وعصر الانفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي، والثورة التكنولوجية التي هي من اهم خواص القرن الذي نعيشه هي ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة، والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بمعدلات سريعة، حيث بدأت هذه الثورة تحدث تغييرات أساسية في الطريقة التي ينظر الناس بها إلى ادوارهم وأسلوب التعامل مع بعضهم البعض، وإلى التعامل مع الاحداث القريبة والبعيدة وأصبحت القوة والغنى والتقدم تقاس بمقياس واحد هو الاندماج في الحضارة

العلمية والاخذ بمعطيات الثورة المعلوماتية[٢٠]. ويتركز الاهتمام على تكنولوجيا المعلومات وانجازاتها الباهرة وعبقرية نظم البرامج وتطور ذاكرة الكمبيوتر وانعكاسات ذلك على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية[٢١].ويمكن تعريف تقنيات التعليم: بانها طريقة نظامية تسير على وفق المعارف الإنسانية المنظمة، وتستخدم جميع الإمكانات المتاحة المادية وغير المادية، بأسلوب فعّال لانجاز العمل المرغوب فيه، بدرجة عالية من الاتقان، أو الكفاية[٢٢].وان تكنولوجيا العصر الذي يعتمد على الحاسوب كأداة رئيسية في تخزين وجمع المعلومات وتداولها، وقد ساهم الحاسوب في زيادة الثورة المعرفية، وبما ان المؤسسات التربوية في أي بلد هي المسؤولة عن اعداد المواطنين وتهيئتهم ليتكيفوا مع مستجدات العصر، فلا بد ان تكون هذه المؤسسات هي احدى جوانب الحياة التي يشملها التغيير والتطور لتؤدي دورها على اكمل وجه، فخلال القرن الماضي كان هنالك ثورة ضخمة في تطبيقات الحاسب التعليمي ولا يزال استخدام الحاسوب في مجال التربية والتعليم في بداياته التي تزداد يوماً بعد يوم، بل اخذ اشكالاً عدة، فمن الحاسوب في التعليم الى استخدام الانترنيت في التعليم وأخيرا ظهر التعليم الالكتروني الذي يعتمد على التقنية لتقديم المحتوى التعليمي للمتعلم بطريقة جيدة وفعالة، كما ان هناك خصائص ومزايا لهذا النوع من التعليم وتبرز أهم المزايا والفوائد في اختصار الوقت والجهد والتكلفة إضافة إلى إمكانية الحاسوب في تنمية وتحسين المستوى العام للتحصيل الدراسي ومساعدة المعلم والطالب في توفير بيئة تعليمية جذابة، لا تعتمد على المكان أو الزمان[٢٣].

٢- تحدي العولمة

إذا كانت تحدّيات القرن الماضي تمثلت في الاستعمار المباشر وغير المباشر وما تربت عليه من نتائج، فإن التغييرات والمستجدات الكونية والإقليمية في القرن الحادي والعشرين ستكون أكثر شراسة من الاستعمار في صوره التقليدية، بل هي من حيث المضمون، نمط استعماري من نوع اخر تسود فيه حضارة المنتصر والمقتدر. فالقرن الحالي هو القرن الذي يتوقع ان توجهه الشركات متعددة الجنسيات وصناديق المال والبنوك والمؤسسات المالية العملاقة العالمية، وشبكات الاتصال والتواصل والفضائيات الثقافية وتحكمه اليات سوق الاقتصاد المعرفي، وتسوده المعلوماتية بكافة صورها[٢٤]. وبهذا فإن عالم اليوم يتطور بسرعة في ضوء الابتكارات العلمية المذهلة التي تجتاح مختلف اصقاع العالم، تاركة بصماتها على كل شيء، وفي مقدمتها الاقتصاد والسياسة والثقافة والاعلام والامن وكل جوانب الحياة الأخرى للأفراد والمجتمعات، ولم يعد بالإمكان تجاوزها، لأنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحياة الإنسانية[٢٥]. لقد افرزت هذه التطورات ظواهر عديدة ومنها ظاهرة العولمة(*) [٢٦]. والعولمة اصطلاحاً تعني نقل اختصاصات الدولة وسلطتها في المجال الاقتصادي والإعلامي، ومن ثم السياسة والثقافة ايضاً، إلى مؤسسات عالمية. ويستخدم للإشارة إلى شتى المجالات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية. كما تستخدم العولمة للإشارة إلى تكوين القرية العالمية[٢٧]. ان جوهر العولمة في تحديد حدود البلد الاقتصادية إلى السماح غير المقيد للتجارة الدولية في السلع والخدمات، ودخول رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا، ومنح المستثمرين الأجانب معاملة مماثلة لتلك الممنوحة للمستثمرين المحليين. يشير مصطلح العولمة في جوهره، إلى تكامل الاقتصادات في العالم من خلال التجارة والتدفقات المالية غير المأهولة، وأيضا من خلال تبادل التكنولوجيا والمعرفة. ومن الناحية المثالية، فإنه يحتوي على حرية انتقال اليد العاملة فيما بين البلدان [٢٨]. فقد تعددت تعريفات العولمة حيث لا يوجد تعريف جامع لهذا المفهوم فالعولمة اذن تعني نظام تفرد وهيمنة مبنية على أساس الاحتكارات والنزعة التوسعية للدول الرأسمالية إذ يستند نظام العولمة على ايدلوجية اليد الخفية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي العالمي المبني على الية السوق وسياسة الانفتاح الاقتصادي ومنح الحريات امام انتقال الاستثمارات والسلع والخدمات وخلق مؤسسات اقتصادية ومالية ذات طابع عالمي

٣- تحديات العملية المعرفية

تبرز تحديات مجتمع المعرفة من خلال التركيز على موضوع (المعرفة) وعلاقتها بثورة التكنولوجيا والاتصالات من ناحية وبظاهرة الاجتماع الإنساني من ناحية أخرى، لقد جاء ذلك مصحوباً بتنامي الوعي بالأهمية الوظيفية ((المعرفة)) والناتج بدوره عن تغلغل تقنيات المعلومات ((الاتصالات في بنية الحياة الاجتماعية))، وتحكّمها القوي في شبكة العلاقات الاجتماعية للإنسان المعاصر. وعلى مستوى العلاقات الدولية فمع مرور ما يقارب ثلاثة ارباع القرن من عمر المنظمة الدولية برزت النتائج السيئة لاستخدامات القوة في العلاقات الدولية، والتي شكلت ملمحاً هاماً للمشهد الدولي في العقدين الماضيين، فقد هيئت من جانبها لشيوع الرغبة في نظام دولي لا تسيطر عليه مفاهيم الهيمنة والقوة، هذا فضلاً عن عوامل دولية أخرى منها العولمة والسعي إلى استدامة التنمية، والمنافسة القوية بين شبكات الاتصال وشركات التقنية في توسيع عملها واكتساب عملاء جدد، والخوف من المستقبل. لقد اسهمت هذ العوامل في بروز ((مجتمع المعرفة)) [٢٩].

مجتمعات المعرفة يمكن تحديد مجتمعات المعرفة بتلك المجتمعات التي استندت إلى الابداع والانتشار والاستعمال الكثيف للمعلوماتية، إذ لكل مجتمع اقتصاد معين منضوي تحت معرفة معينة تتجه غاية هذا المجتمع نحو الابداع في العمليات الاقتصادية وتحقيق اقصى حداً من المنفعة والتطور والنمو الاجتماعي. بعبارة أخرى ترادف مفهوم مجتمع المعرفة مع مجتمع المعلومات، إذ يؤكد كل منهما على توفر المعلومات ومدى مقبوليتها من افراد المجتمع. حيث تستعمل المعلومة في حقول متنوعة والغاية من تطبيقها هو لأجل الحصول على اقصى قدر ممكن من التعلم والتطور[٣٠].فالمعرفة عبارة عن المزيج من الخبرات والمهارات والقدرات والمعلومات المتراكمة لدى الأكاديميين ولدى الجامعات أو المؤسسات التربوية لمساعدتهم على الفهم الصحيح واتخاذ القرار المناسب من اجل التوصل إلى أفضل النتائج والممارسات [٣١].ويعتبر ظهور مجتمع ما بعد الحداثة أو مجتمع المعرفة إنتقالة نوعية في البيئة العلمية، أدت إلى احداث تغييرات واسعة في مختلف مجالات الحياة، مما اوجد تحديات لا حصر لها على المستوى العالمي، إذ حدثت تغييرات مباشرة نجمت عن التقدم العلمي والتقني، وتغييرات غير مباشرة في المجالات الثقافية والفكرية والقيمية. إن مجتمع المعرفة يؤكد أن المعرفة قوة (Know Ledge is Power)، يقوم على انتاج المعارف، ومن ثم فإن تمييز المجتمع وقدرته على المنافسة (مواجهة التحديات يعتمد اساساً على انتاج المعارف وتسويقها بحيث تصبح مصدراً اقتصادياً يحمل في ثناياه إمكانيات القوة، ويمهد للتطور والتحسن والنقد) على مستوى الافراد والجماعات، ولا يتأثر ذلك إلا من خلال الترابط الوثيق بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع[٣٢].ويمكن ايجاز ابرز هذه التحديات في:

١-أن اغلب الدول النامية تعتمد على نظم تعليمية قديمة. وهدفها هو مدى النجاح في الوصول إلى الاستثمار الأمثل للتكنولوجيا بهدف الارتفاع بنوعية التعليم وتوسع انتشاره، وتحقيق تعميم المعرفة، دون أن يكون ذلك على حساب نوعية التعليم أو على حساب تكلفته الفعلية.

٢-من اهم التحديات التعليم في مجتمع المعلومات، القدرة على استكشاف الطرق الجديدة للتعليم-مثل التعليم الالكتروني، والتعليم عن بعد والتعليم المستمر، والتعليم المفتوح -واستنباط حلول تستند إلى معرفة جيدة للوسائل التكنولوجية، والوسائط الحديثة المستخدمة في التعليم، وفهم نقاط القوة والضعف في التطبيقات التكنولوجية الحديثة[٣٣].

الخاتمة

في خاتمة بحثنا وعير ما تضمنه من محاور كان الاول منها في مفهوم ونشأة جودة التعليم والثاني في السياسة التعليمية (الأهمية -الأهداف -الخصائص -المقومات) والثالث في تحديات جودة التعليم، توصلنا الى ان كل بلد من بلدان العالم يتبع سياسة تعليمية معينة تميزه عن غيره من بلدان ومن مجتمع إلى اخر، بل إنها ربما تتباين داخل فترة تاريخية معينة، والسياسة التعليمية كما هو معروف تختزل كل سياسات الدولة في التعليم، وبعد التطور الذي حصل في هذا الكون، وجدت دول العالم نفسها أمام تحديات عصر جديد يسوده الانجاز العلمي المتزايد وثورة الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا، هذه التحديات فرضت نوعاً من الصراع حول تحقيق مزيد من التفوق والتميز وما يرتبط بذلك من حتمية توافر الإنسان المتعلم القادر على التغيير لصالحه ولصالح مجتمعه والقادر على الاستمرار في التعليم بنفسه ولديه القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة في مواجهة التحديات في الوقت المناسب، والقادر على إيجاد فرصة العمل المناسبة لقدراته في اطار الظروف المحيطة به وتظهر أهمية السياسة التعليمية في عملية التخطيط للمراحل التعليمية وتحديد اهداف كل مرحلة ،وفي وضع الخطط لتحقيق الأهداف ،وفي تحديد الأطر والمبادئ والقيم التي تسير على ضوئها العملية التعليمية وفي تحديد المسؤوليات الإدارية عند تنفيذ تلك السياسات ، الا ان هذه السياسة تواجهها جملة من التحديات والعوامل والقوى بمختلف عمومياتها وخصوصياتها فهي تلعب دوراً في توجيه وتشكيل النظام التعليمي بقدر ما تسهم في تشكيل او توجيه تكون فعالية هذه العوامل إضافة الى ذلك انه ليس من الضروري ان تلعب هذه العوامل او القوى دوراً رئيسا بنفس الدرجة ولكن بتفاوت تأثير عامل على الاخر ، وقد تختص مجموعة عوامل بالتشابك والتأثير المتداخل على النظام التعليمي أي يكون تأثير هذه التحديات والعوامل على النظام التعليمي بقدر مالها من فعالية يكون تأثيرها. كذلك فان السياسة التعليمية تكون عامل لتوحيد البلاد خاصة بالنسبة الى المجتمعات المتنوعة ثقافياً اذا ما استعملت بطريقة الصحيحة.

المصادر

- **اولا – الكتب العربية**

١- شبل بدران، ديمقراطية التعليم في الفكر التربوي المعاصر، دار قباء للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص:٧٧.

٢- محمد محمود الحيلة، تكنولوجيا التعليم، عمان، دار الميسرة للنشر، ٢٠٠٠، ص:٧٧.

٣- جاسم محمد صالح ومها عبد الستار مهدي، اراء ومفاهيم في التربية والتعليم، مكتبة عادل للنشر، بغداد، ٢٠١٢، ص ٥

٤- سامي سلطي عريفج، مدخل إلى التربية، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الاردن-عمان، ٢٠٠٠، ص:٢٣٧-٢٣٨.
٥- بشير صالح الرشيدي واخرون، الموسوعة العلمية للتربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ص:١١٩.
٦- عبد السلام الجعافرة، التربية والتعليم بين الماضي والحاضر، الطبعة الأولى، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ٣٧
٧- كوثر حسين كوجك، مقدمة في علم التعليم، بلا طبعة، القاهرة، ١٩٧٧، ص:١٦-١٧.
٨- عبد الحميد حكيم، نظم التعليم وسياسته، القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر، ٢٠١٢ ، ص ٦٥
محمد عبد الخالق مدبولي، الشرعية العقلانية في التربية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار المصرية اللبنانية، ١٩٩٩، ص:٥٨.
٩- محمد الطيطي واخرون، مدخل إلى التربية، الطبعة الخامسة، الأردن-عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص:١٧.
١٠- احمد إسماعيل حجي، اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي: القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٢، ص:٣١٥.
١١- رافدة الحريري، نظم وسياسات التعليم وتطويرها في دول مجلس التعاون الخليجي، (الأردن، عمان، دار اليا زوي للنشر والتوزيع، ٢٠١٥) ص:٦٩.
١٢- سعود هلال الحربي، السياسة التعليمية مفاهيم وخبرات، الرياض، مكتبة ملك فهد الوطنية للنشر، ٢٠٠٧، ص:٤٠.
١٣- نبيل سعد خليل، التربية الدولية أصولها وتطبيقاتها، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص:٨٣.
١٤- علي صالح جوهر، انعكاسات التحديات المعاصرة على التعليم في الوطن العربي، مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى: ٢٠٠٨
١٥- عبد العزيز بن عبد الله السنبل، التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، الإسكندرية، مكتب الجامعي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص: ٨.
١٦- حامد عمار، الإصلاح المجتمعي اضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، الدار العربية، القاهرة، الطبعة الأولى،٢٠٠٦، ص ٣٣

ثانيا – الرسائل والاطاريح

١- اريان رؤوف عزيز، العولمة واثرها في الدبلوماسية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسة، ٢٠١٣، ص: ٨.
٢- لقاء ياسين حسن ، بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بين دولة المواطنة ودولة المكونات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦
٣- سمر محمد خليل العلول، دور إدارة المعرفة في تنمية الموارد البشرية الاكاديمية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة متاحة على الانترنت تحت الموقع www.alazhar.edu.ps/Library/allarchive.asp، جامعة الازهر-غزة، ٢٠١١، ص:٨.
٤- [1] سلمى الامام، صنع السياسة العامة في الجزائر دراسة السياسة التعليمية، جامعة بن يوسف ين خدة، كلية العلوم السياسة والاعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، متاحة على الانترنت تحت الموقع http://docs.com/1BM5P ، ص:١١٧.

ثالثا– الكتب المترجمة

١- Subhosh Narula, Globolisation: India,s Expenence for the Africon continent,in DPMF Occas ional paper No,7, Add is A toba, Ethiopia, 2003,PP 1-3
2- Maunel costells,the Rise of the Net work society, OXFORD University PRESS,1996,P.19.
٣- اوستن رني ، سياسية الحكم ، ترجمة حسن علي الذنون،ج١، (بغداد، المكتبة الأهلية،١٩٦٤)

رابعا – الدوريات

١- خالد محمد أبو شعيرة وثائر احمد غباري، مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية، مجلة النبأ، العدد (٦٠) أب ٢٠٠١م ص:٧٨.
٢- قحطان احمد سليمان الحمداني، العولمة وامكانيات العولمة (العروبة) البديلة في الوطن العربي، (السياسة والدولية) مجلة فصلية عن كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين، مجلد الثالث، العدد السابع عشر، ٢٠٠٩، ص: ٥٩.

٣-عمر جمعة عمران العبيدي، العولمة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، بغداد، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص:٢٣-٢٤.

خامسا - **الانترنت**

١- سلمى الامام، صنع السياسة العامة في الجزائر دراسة السياسة التعليمية، جامعة بن يوسف ين خدة، كلية العلوم السياسة والاعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، متاحة على الانترنت تحت الموقع http://docs.com/1BM5 P، ص:١١٧.

٢- عبد الحميد حكيم، نظم التعليم وسياسته (القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر، ٢٠١٢)، ص:١٧١.

?http://dr-saud-a.com/vb/show threaa.phpتاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٨/٧

---

[1]- شبل بدران، ديمقراطية التعليم في الفكر التربوي المعاصر، دار قباء للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص:٧٧.

[2]- محمد محمود الحيلة، تكنولوجيا التعليم، عمان، دار الميسرة للنشر، ٢٠٠٠، ص:٧٧.

[3]- جاسم محمد صالح ومها عبد الستار مهدي، اراء ومفاهيم في التربية والتعليم، مكتبة عادل للنشر، بغداد، ٢٠١٢، ص ٥

[4]- حامد عمار، الإصلاح المجتمعي اضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، الدار العربية، القاهرة، الطبعة الأولى،٢٠٠٦، ص ٣٣

[5]- بشير صالح الرشيدي واخرون، الموسوعة العلمية للتربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ص:١١٩.

[6]- بشير صالح الرشيدي واخرون، الموسوعة العلمية للتربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ص١٢٠

[7]- عبد السلام الجعافرة، التربية والتعليم بين الماضي والحاضر، الطبعة الأولى، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص: ٣٠.

[8]- محمد عبد الخالق مدبولي، الشرعية العقلانية في التربية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار المصرية اللبنانية، ١٩٩٩، ص:٥٨.

٩- محمد الطيطي واخرون، مدخل إلى التربية، الطبعة الخامسة، الأردن-عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص:١٧.

١٠- عبد السلام الجعافرة، التربية والتعليم بين الماضي والحاضر، الطبعة الأولى، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ٣٧

[11]- كوثر حسين كوجك، مقدمة في علم التعليم، بلا طبعة، القاهرة، ١٩٧٧، ص:١٦-١٧.

[12]- د. عبد الحميد حكيم، نظم التعليم وسياسته، القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر، ٢٠١٢ ، ص ٦٥

[13]- سلمى الامام، صنع السياسة العامة في الجزائر دراسة السياسة التعليمية، جامعة بن يوسف ين خدة، كلية العلوم السياسة والاعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، متاحة على الانترنت تحت الموقع http://docs.com/1BM5 P، ص:١١٧.

[14]- احمد إسماعيل حجي، اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي: القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٢، ص:٣١٥.

[15]- عبد الحميد حكيم، نظم التعليم وسياسته (القاهرة) للطباعة والنشر، ٢٠١٢)، ص:١٧١.

[16] -http://dr-saud-a.com/vb/show threaa.php? تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٨/٧

[17]- رافدة الحريري، نظم وسياسات التعليم وتطويرها في دول مجلس التعاون الخليجي، (الأردن، عمان، دار اليا زوي للنشر والتوزيع، ٢٠١٥) ص:٦٩.

[18]- سعود هلال الحربي، السياسة التعليمية مفاهيم وخبرات، الرياض، مكتبة ملك فهد الوطنية للنشر، ٢٠٠٧، ص:٤٠.

[19]- سعود هلال الحربي، السياسة التعليمية مفاهيم وخبرات، الرياض، مكتبة ملك فهد الوطنية للنشر، ٢٠٠٧، ص:٤٨.

٢٠- نبيل سعد خليل، التربية الدولية أصولها وتطبيقاتها، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص:٨٣.

٢١- علي صالح جوهر، انعكاسات التحديات المعاصرة على التعليم في الوطن العربي، مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى: ٢٠٠٨، ص:١٧٠.

٢٢- محمد محمود الحيلة، مصدر سبق ذكره، ص: ١٨.

٢٣- خالد محمد أبو شعيرة وثائر احمد غباري، مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية، مجلة النبأ، العدد (٦٠) أب ٢٠٠١م ص:٧٨.

٢٤- عبد العزيز بن عبد الله السنبل، التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، الإسكندرية، مكتب الجامعي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص: ٨.

٢٥- قحطان احمد سليمان الحمداني، العولمة وامكانيات العولمة (العروبة) البديلة في الوطن العربي، (السياسة والدولية) مجلة فصلية عن كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين، مجلد الثالث، العدد السابع عشر، ٢٠٠٩، ص: ٥٩.

*- ويمكن تعريف العولمة في اللغة مأخوذة من التعولم، والعالمية، والعالم. وهي في اللسان العربي من العالم ويتصل بها فعل (عوْلم) على صفة (فوعل)، وهي من ابنية الموازين العرفية العربية، وتعود لفظة (عولمة) في أصلها إلى الكلمة الإنكليزية (Global) والتي تعني عالمي أو دولي، اوكوني وترتبط في أحيان كثيرة بالقرية ويصبح معنى المصطلح القرية العالمية.

٢٦- عمر جمعة عمران العبيدي، العولمة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، بغداد، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩١٢، ص:٢٣-٢٤.

٢٧- اريان رؤوف عزيز، العولمة واثرها في الدبلوماسية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسة، ٢٠١٣، ص: ٨.

28 -Subhosh Narula, Globolisation: India,s Expenence for the Africon continent, in DPMF Occas ional paper No,7, Add is A toba, Ethiopia, 2003,PP 1-3.

٢٩- محمد بابكر العوض، الواقع التطبيقي لنموذج مجتمع المعرفة وانعكاساته على البيئات العربية،بلا طبعة، السودان،٢٠١٤،ص ٣.

30 -Maunel costells,the Rise of the Net work society, OXFORD University PRESS,1996,P.19.

٣١- سمر محمد خليل العلول، دور إدارة المعرفة في تنمية الموارد البشرية الاكاديمية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة متاحة على الانترنت تحت الموقع www.alazhar.edu.ps/Library/allarchive.asp، جامعة الازهر-غزة، ٢٠١١، ص:٨.

٣٢- سلمى الامام، صنع السياسة العامة في الجزائر دراسة السياسة التعليمية، جامعة بن يوسف ين خدة، كلية العلوم السياسة والاعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، متاحة على الانترنت تحت الموقع http://docs.com/1BM5P ، ص:١١٧.

ص: ٢٦٠.

٣٣- دعاء منصور ابو المعاطي، جودة مؤسسات التعليم العالي والتعليم المستمر وتحديات مجتمع المعرفة، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، القاهرة، ٢٠١٢، ص: ٨٦٨. متاح على الانترنت تحت الموقع http:// Se.uofk. edu/multisites/ uofk se /imoges/ stories/se/popers/7/ . pdf.